مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (1) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (1) 2015

أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري للقطاع الزراعي في سورية خلال الفترة الممتدة بين عامي (2001-2010)

الدكتور معتز نعيم*
غزل أكرم الحوري**

(تاريخ الإيداع 17 / 9 / 2014. قُبِل للنشر في 17 / 2 / 2015)

□ ملخّص □

يتمحور موضوع البحث بشكل أساسي حول آثار عملية تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري للقطاع الزراعي في سورية، بعد إجراء دراسة تحليلية لواقع هذا القطاع، وذلك نظراً لأهميته ومكانته في الاقتصاد الوطني، ولدوره الفعال في الإنتاج والتشغيل ودفع عجلة النمو الاقتصادي، سيما أن الاقتصاد السوري يصنف من الاقتصاديات الزراعية بالدرجة الأولى.

فقد اتخذت التوجهات الاقتصادية الجديدة والاتفاقيات الإقليمية والدولية بين سورية والأطراف المتعاقد معها، إجراءات عديدة لتتماشى مع معطيات تحرير التجارة الخارجية وفتح الأسواق، مما أثر بشكل كبير على القطاع الزراعي، فعلى الرغم من أنها أسهمت إلى حد كبير في زيادة حجم ومعدل نمو التجارة الزراعية السورية، إلا أن هذه الزيادة قد نجمت زيادة حجم المستوردات الزراعية بشكل فاق حجم الصادرات الزراعية، مما أوقع الميزان التجاري للقطاع الزراعي في حالة عجز، بعد أن حقق فوائض كبيرة لفترات طويلة سابقة.

وقد استنتج من الدراسة أن عملية تحرير التجارة الخارجية في سورية قد حملت في بعض جوانبها آثاراً سلبية على القطاع الزراعي تجلت في عجز ميزانه التجاري، بدلاً من أن تكون حافزاً ودافعاً له ليأخذ دوره الريادي في الاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: القطاع الزراعي، الصادرات الزراعية، المستوردات الزراعية، الميزان التجاري الزراعي، التجارة الزراعية، الإنتاج المحلي الزراعي.

***أستاذ – قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – دمشق – سورية.**
****طالبة دراسات عليا (دكتوراه) – قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – دمشق – سورية.**

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (1) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (1) 2015

The Effect of Foreign Trade Liberalization on the Trade Balance of Agricultural Sector in Syria During the Period (2001 – 2010)

Dr. Motaz Naeem*
Ghazal Al Houry**

(Received 17 / 9 / 2014. Accepted 17 / 2 / 2015)

□ ABSTRACT □

The Theme Of this research mainly focuses on the effects of foreign trade liberalization on the trade balance for agricultural sector in Syria , after conducting an analytical study of the reality of this sector . And that's due to its importance and its Stature in the national economy, and its effective role in production , labor , and drive economic growth , especially that the Syrian economy is classified in the agricultural economies. As the new economic trend, and regional conventions between Syria and other parties , and its accompanying procedures followed in order to cope with the foreign trade liberalization data and open markets , may significantly effected the agricultural sector.

Where although it contributed to increase the size and rate of growth of Syrian agricultural trade, but this increase is caused by an increase in the volume of agricultural imports that exceeded the volume of agricultural exportrs, and that led to a defict in its balance, after it has achieved larg surpluses for long period.

It was concluded from the study, that the process of foreign trade liberalization carried in some of its aspects, negative effects on the Syrian agricultural sector, inparticular the defict of its trare balance, instead of being

great motivation , to take its pioneering role in economy.

Keywords: Agricultural sector, Agriculttaral imports, Agricultural exports, Agricultural trade, Agricultural trade balance, Agricultural domestic production.

* **Professor, Department of Economics, Faculty of Economics, Damascus University, Damascus, Syria.**
** **Postgraduate Student, Department of Economics , Faculty of Economics, Damascus University, Damascus, Syria.**

مقدّمة:

يعد القطاع الزراعي في سورية واحداً من أهم قطاعات الاقتصاد الوطني سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، أم بتوفير فرص العمل وتشغيل اليد العاملة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فضلاً عن خلق القيمة المضافة وتوفير الأمن الغذائي، خاصة بعد أن بدأت أزمة الغذاء تتفاقم عالمياً وأخذت أسعار المنتجات الزراعية والغذائية بالارتفاع، وتأتي أهمية الزراعة –أيضاً – من علاقاتها التشابكية مع الصناعة، فهي تؤمن لها مدخلاتها، وفي نفس الوقت تعد مخرجات الصناعة في بعض مناحيها من أهم مدخلات التنمية الزراعية، إضافة إلى دورها في تحسين الميزان التجاري وميزان المدفوعات وتوفير القطع الأجنبي، ما يفترض التعاطي مع هذا القطاع بقدر أهمية مكانته في النواحي كافة.

وسورية من الدول التي تمتاز بهذا القطاع المتنوع منذ الأزل، والذي يعد جوهر النشاط الاقتصادي، فهي تتمتع بمجموعة من المزايا التي تجعل منها بلداً زراعياً في الدرجة الأولى، إذ إنها تتميز بموقعها الجغرافي الذي يتوسط القارات الثلاث، مما يؤدي إلى سهولة تبادل المعلومات التقانات والتجارة الزراعية، إضافة إلى تنوع البيئات الطبيعية من حراج بادية وأنهار وبحيرات، و تنوُّع البيئات الزراعية، مما يسهم في إمكانية إنتاج الحاصلات الزراعية ، وتربية الحيوان، ويحقِّق الأمن الغذائي للأعداد المتزايدة من السكان والمتطلبات الأخرى.

وقد تمكنت الزراعة خلال العقود الأخيرة من تغطية الاحتياجات الناتجة عن زيادة السكان بمعدل أربعة أضعاف، ما حسن درجة الاكتفاء الذاتي من القسم الكبر من المحاصيل الاستراتيجية، وشجع الصادرات التقليدية مثل القطن، بالإضافة إلى دخول أسواق تصديرية جديدة مثل القمح والخضار والفواكه.[1]

وقد ترافقت مسيرة القطاع الزراعي في سورية مع تطورات كبيرة وخطوات مهمَّة على صعيد تحرير تجارته الخارجية، حتَّى أنه سار بخطوات رائدة ومتقدمة في هذا الصدد، لما لها من أهمية كبيرة في تصريف الفائض من الإنتاج الزراعي إلى الأسواق العالمية، وتأمين القطع الأجنبي اللازمة لتغطية مستوردات القطاع الزراعي أولاً ودعم الاقتصاد الوطني ثانياً،[2] إلا أن آثار تحرير التجارة الخارجية بدأت تظهر بشكل سلبي على القطاع الزراعي، وتمثَّلت بشكل أساسي في حالة العجز التي بات يعاني منها ميزانه تجاري، بعد أن حقَّق فوائض كبيرة في الفترات السابقة، رغم ارتفاع حجم إجمالي تجارته الخارجية.

مشكلة البحث:

تتمثَّل مشكلة البحث بصورة رئيسة في دراسة الآثار التي حملتها عملية تحرير التجارة الخارجية والانفتاح التجاري على الأسواق العالمية على الميزان التجاري للقطاع الزراعي في سورية، فكيف أثرت على الصادرات الزراعية، وكيف أثرت على المستوردات الزراعية، على حجم التجارة الزراعية ... وكيف ظهرت آثار هذا الانفتاح على الميزان التجاري الزراعي.؟..

أهمية البحث وأهدافه:

يتمثَّل هدف البحث الرئيس في دراسة أثر تحرير التجارة الخارجية على صادرات ومستوردات القطاع الزراعي في سورية وميزانه التجاري، وذلك بعد تقديم لمحة موجزة عن واقع ودور القطاع الزراعي في بعض جوانب الاقتصاد

الوطني، بالإضافة إلى استخلاص النتائج التي توصلت إليها الدراسة في سبيل استشراف بعض التوصيات التي يمكن الإفادة منها في تعزيز دور القطاع الزراعي واستعادة مكانته في الاقتصاد السوري.

أما أهمية الدراسة فتنطلق من أهمية دراسة الآثار الناجمة عن عملية تحرير التجارة الخارجية على القطاع الزراعي في سورية ، و على الأخص على ميزانه التجاري ، نظراً لأهمية هذا القطاع وتأثيره في مختلف جوانب الاقتصاد الوطني، ولاسيما الإنتاج والعمالة والاستثمار والتجارة الخارجية.

منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على اتباع أسلوب المنهج الوصفي والتحليل الاقتصادي في تقديم وصف وتحليل لواقع القطاع الزراعي في سورية، من حيث أبرز سماته وخصائصه وملامحه الأساسية، وذلك عن طريق دراسة سلسلة زمنية تمتد من عام 2001 ، حتى عام 2010، اعتماداً على البيانات الإحصائية والأرقام المنشورة في المجموعات الإحصائية،وخلاصة التجارة الخارجية لجميع سنوات الدراسة التي يقوم المكتب المركزي للإحصاء في دمشق بنشرها، إذ إن الدراسة تطلبت بعض الإحصاءات والبيانات التي تتصل مباشرة بموضوع البحث، لدراسة بعض المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالقطاع الزراعي، ومن أبرز هذه المؤشرات التي تناولتها الدراسة:

- مؤشر الإنتاج الإجمالي الزراعي.
- مؤشر الاستثمار الزراعي.
- مؤشر العمالة الزراعية
- التجارة الزراعية.
- الميزان التجاري الزراعي.

وقد قسمت سنوات الدراسة لفترتين زمنيتين متساويتين:

الفترة الأولى: 2001 -2005.

الفترة الثانية: 2006 - 2010.

حيث تم احتساب المعدل الوسطي لجميع النسب في كل فترة.

فرضيات الدراسة:

- هناك تراجع واضح في بعض المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالقطاع الزراعي في سورية، كالإنتاج والاستثمار والعمالة.
- هناك علاقة طردية بين عملية تحرير التجارة الخارجية وزيادة حجم ومعدل نمو التجارة الزراعية، و مساهمتها في تشكيل الناتج المحلي لزراعي .
- هناك علاقة طردية بين تحرير التجارة الخارجية ، وعجز الميزان التجاري للقطاع الزراعي نتيجة النمو الاستثنائي الذي شهدته المستوردات الزراعية في بعض السنوات.

الإطار النظري:

أولاً: الأهمية الاقتصادية للقطاع الزراعي في سورية:

يحتل القطاع الزراعي في سورية مكاناً بارزاً في سلم أولويات خطط وبرامج الحكومة السورية في التنمية الشاملة، وذلك انطلاقاً من أهمية المسألة الزراعية، ولما يشكله الناتج الزراعي العام من مصدر أساسي للدخل القومي، وبناء على ذلك فقد اتجهت السياسة الزراعية في سورية إلى التركيز على توفير الاحتياجات الحياتية والضرورية من خلال تشجيع وتطوير القطاع الزراعي، وتوفير مستلزماته وتقديم الدعم اللازم لزيادة الإنتاج والمواد والسلع الغذائية الضرورية، وتوفيرها بأسعار اقتصادية واضعة مجموعة من النقاط في مقدمة أهدافها، كان أبرزها:[3]

1- تحقيق مساهمة فعالة للقطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي وفي الاستقرار الاقتصادي، من خلال زيادة الإنتاج وتوفير المزيد من فرص العمل.

2- تحسين الواقع المعيشي للسكان وتوفير احتياجاتهم الغذائية بأسعار تتناسب ومستويات الدخل وتقريب الفارق بين الريف والمدينة.

3- زيادة معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسة، تضيق الفجوة الغذائية وتحسين الميزان السلعي بتنمية الصادرات وإقلال المستوردات.

4- تحقيق التكامل بين القطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى، وذلك على مستوى تكامل المدخلات وتكامل الإنتاج، بحيث يوفر القطاع الزراعي نسبة مهمة من المخلات والمواد الخام لقطاع الصناعة ، وتكثيف استعمال الزراعة للمنتجات الصناعية كالآلات والأسمدة.

وبإطلالة سريعة على أهمية القطاع الزراعي من الناحية الاقتصادية يمكن دراسة المؤشرات الآتية:

1 – مؤشر الإنتاج المحلي الإجمالي الزراعي:

تؤدي الزراعة دوراً رئيساً وجوهرياً في بناء الاقتصاد السوري عبر مساهمتها الواسعة في الإنتاج المحلي الإجمالي للاقتصاد الوطني، حيث يعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة لقياس تطور أداء الاقتصاد الوطني، وتحسن الأداء الاقتصادي، كون الاقتصاد السوري يصنف من الاقتصاديات الزراعية بالدرجة الأولى.

ويمكن من خلال بيانات الجدول رقم (1) تتبع تتطور الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني ومساهمته في الإنتاج المحلي الإجمالي للاقتصاد الوطني.

الجدول (1): الإنتاج المحلي الزراعي ومساهمته في الإنتاج المحلي الإجمالي في سورية
(بأرقام عام 2000 الثابتة وبملايين الليرات السورية)

السنة	الإنتاج النباتي	معدل نموه %	الإنتاج الحيواني	معدل نمو %	إجمالي الإنتاج الزراعي	معدل نموه %	الإنتاج المحلي الإجمالي	مساهمة الإنتاج الزراعي في الإنتاج المحلي الإجمالي %
2001	233476	7.8	123378	1.3	356854	5.5	1630614	20.7
2002	253292	7.8	124640	1	377933	5.6	1709769	22.1
2003	237380	6.7-	127763	2.4	365143	3.5-	1745442	20.9
2004	272566	12.9	146862	13	419428	12.9	1848774	22.7
2005	288141	5.4	164219	10.6	452360	7.3	1984210	22.8
2006	272163	5.9 -	160550	2.3-	432713	4.5-	205487	21.1

2007	227271	19.8 -	151106	6.3-	378377	14.4-	223092	16.9
2008	218686	3.9-	137524	9.9	356210	6.2-	2285909	15.6
2009	247803	11.8	146461	6	394265	9.7	2408994	16.4
2010	232883	6.4	129237	13.3-	362120	8.9-	2508743	14.4
المعدل الوسطي 2001 -2005		5.4		5.7		5.6		21.8
المعدل الوسطي 2006 -2010		4.8-		5.2-		4.9-		16.9
المصدر: المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة – المكتب المركزي للإحصاء – والنسب محسوبة من قبل الباحث								

تشير بيانات الجدول أعلاه أن الإنتاج الزراعي قد نما خلال الفترة المدروسة بشكل مضطرد، ومن حوالى 356854 مليون ليرة سورية عام 2001 ليبلغ أعلى قيمة في عام 2005 ، حيث وصل إلى 452360 مليون ليرة ليتراجع بعد ذلك ويبلغ في عام 2010 ما يقارب 362120 مليون ليرة سورية. وبذلك فقد شهدت معدلات نمو الإنتاج المحلي الإجمالي الزراعي بشقيه النباتي والحيواني تقلبات حادة بين معدلات نمو مرتفعة موجبة ومنخفضة سالبة، بلغ أعلاها عام 2004 حوالى 12,9% ، وأدناها عام 2007 بما يقارب -14,4% ، ومن خلال احتساب وسطي معدل النمو خلال فترتين زمنيتين متساويتين (2001 – 2005) و (2005–2010) نلاحظ تراجعاً واضحاً وكبيراً لوسطى معدل النمو من 5,6% في الفترة الأولى إلى -4,9% في الفترة الثانية. وقد ترافق هذا التراجع مع تراجع في نسبة مساهمة الإنتاج الإجمالي الزراعي في الإنتاج الإجمالي للاقتصاد الوطني ، ولا سيما في السنوات الأخيرة حيث بلغ خلال الفترة الأولى 21,8% متراجعاً إلى نحو 16,9 % ، ما يعني تراجع دور القطاع الزراعي في تشكيل الإنتاج المحلي الإجمالي للاقتصاد الوطني، ولكن رغم ذلك فإن هذه النسب تعد مرتفعة عموماً وتضع سورية في عداد البلدان الزراعية.

يمكن أن نرجع هذه التقلبات الحادة في معدل نمو الإنتاج الزراعي، ومساهمته في الإنتاج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الوطني إلى جملة واسعة من العوامل نذكر منها:

1- التقلبات المناخية وقلة الموارد المائية، نتيجة سوء الأحوال الجوية ، وتراجع الهطولات المطرية تعاقب سنوات الجفاف، وارتفاع درجات الحرارة عن معدلاتها الطبيعية في بعض السنوات، وتدني منسوب مياه الآبار ما زاد من التكاليف ، وأدى إلى تراجع إنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية كافة ، وخاصة الاستراتيجية منها، حيث انخفض حجم كل من وسطي معدل نمو الإنتاج النباتي من 5,4% إلى -4,8% ، وكذلك الإنتاج الحيواني ومعدل نموه من 5,7% إلى -5,2% وسطياً، وذلك في الفترتين السابقتين على الترتيب، إذ إن الزراعة في سورية تعتمد اعتماداً رئيساً على الأمطار والظروف المناخية، وحدوث تقلبات فيها يؤدي إلى تقلبات في الإنتاج الزراعي.

2 – تفتت وتشتت الحيازات الزراعية وعدم جدوى الاستثمار الزراعي للحيازات الصغيرة ، واستثمارها بمشاريع أكثر ريعية من المشاريع الزراعية لصعوبة تطبيق الدورات الزراعية، وعدم إمكانية تطبيق أساليب الري الحديثة، واستعمال المكننة الزراعية، وانخفاض الإنتاجية، زيادة تكاليف اليد العاملة، وصعوبة تسويق المنتج.[4]

3 – تعرض الزراعات للإجهادات الحيوية (كالإصابات الحشرية والمرضية).

4 – تراجع الاستثمارات الزراعية بسبب منافسة القطاعات الأخرى.

والشكل الآتي يوضح تطور مجمل الإنتاج الإجمالي في الاقتصاد الوطني.

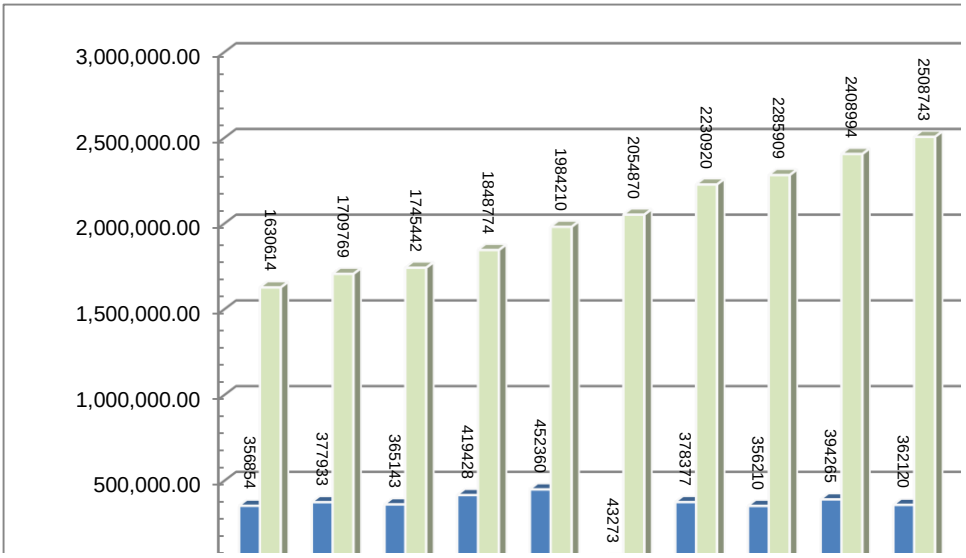

الشكل (1) تطور كل من الإنتاج الزراعي والإنتاج الإجمالي في الاقتصاد الوطني

2 – مؤشر الاستثمار الزراعي:

يتأثر الاستثمار الزراعي بالسياسات الزراعية السائدة وسياسات الاقتصاد الكلي، وقد عملت سياسات الانفتاح والتحرير التي تبنتها سورية في الفترات الأخيرة على فتح المجال للقطاع الخاص المحلي والعربي والأجنبي للدخول في مجال الاستثمار الزراعي، حيث تقوم السياسة الحالية على توجيه الاستثمارات الزراعية نحو إقامة مشاريع تحقق زيادة في الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وتحسين نوعيته، وتطوير التصنيع الزراعي واستخدام التقنيات الحديثة في الزراعة وتشجيع المستثمرين للدخول في ميدان التصدير الزراعي.

وقد حددت السياسات الزراعية أولويات للاستثمار الزراعي كالاستثمار في مجال الشق الحيواني ، والاستثمار في مجال الشق النباتي إضافة إلى الاستثمار في مجال الري واستصلاح الأراضي، وقدمت لها التسهيلات والامتيازات الخاصة لمنح الأراضي الزراعية، والإعفاء من ضريبة الأعمال الزراعية، وحرصت على تشجيع الاستثمارات التي تراعي شروط التنمية الزراعية المستدامة، ومنح أولوية لإقامة مشاريع لتوفير المستلزمات الزراعية، كل ذلك بهدف زيادة حجم الاستثمارات الزراعية ومساهمتها في تحسين الناتج المحلي الزراعي.

إلا أنه وعلى الرغم من هذه الإجراءات نلاحظ أن الاستثمارات الزراعية ، وخاصة في السنوات الأخيرة قد اتجهت للتراجع وتراجع دورها في تشكيل الناتج الزراعي، كما يظهر في الجدول (2) الآتي:

الجدول (2) :تطور التكوين الرأسمالي الزراعي ومساهمته في الناتج الزراعي (بأسعار عام 2000 الثابتة وبملايين الليرات السورية).

السنة	مجمل تكوين رأس المال الثابت في قطاع الزراعة	الناتج المحلي الإجمالي الزراعي بسعر السوق	نسبة الاستثمار الزراعي إلى الناتج الزراعي
2001	26220	242981	10.8
2002	25843	262806	11.4
2003	24063	255673	9.4
2004	39417	246270	16

2005	45220	265504	17
2006	22918	292547	7.8
2007	27372	262289	10.9
2008	21266	234872	9.1
2009	26158	265048	10
2010	34552	239527	14.4
الوسطي 2001- 2005			13
الوسطي 2006-2010			10.4
المصدر: المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة – المكتب المركزي للإحصاء – والنسب محسوبة من قبل الباحث			

تشير بيانات الجدول السابق إلى تراجع واضح لوسطي نسبة الاستثمار الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي من حوالى 13% خلال سنوات 2001 – 2005، إلى ما يقارب 10.2% في سنوات 2006 – 2010. حيث يعود هذا التراجع بشكل أساسي إلى أن رأس المال في القطاع الزراعي لم يعد قادراً على المغامرة في الدخول في استثمارات زراعية حقيقية لأسباب أهمها زيادة تكاليف الإنتاج ذاتها على الفلاح وعلى المستثمر الزراعي في الوقت نفسه ،[5] وانخفاض مردودية الإنتاج، وتخوف المستثمر بسبب عامل المخاطرة وطول فترة الاسترداد، كون الزراعة في بلدنا تعتمد اعتماداً كبيراً على العوامل المناخية، فضلاً عن تفضيل المستثمر الاستثمارات ذات الربحية الأعلى والسريعة في قطاعات أخرى، يضاف إلى ذلك تجزئة الحيازات الزراعية وتبعثرها، وضعف التمويل والتشديد في مسائل طلب الضمانات ، وعدم وجود تشريعات ونصوص قانونية تشكل ضامناً حقيقياً ومطمئناً لأصحاب الأراضي في أثناء استثمارها من قبل الغير ، وخاصة إذا كان الاستثمار لفترة زمنية طويلة.

وهذا التراجع وإن دل على شيء فهو يدل على تدهور الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في سلم الأولويات الاستثمارية لصالح قطاعات أخرى، كالصناعة، والنقل والسياحة، والمال على حساب القطاع الزراعي، وأبرز دليل على ذلك هو عدم وجود تمثيل لغرف الزراعة في المجلس الأعلى للاستثمار، بينما نجد أن غرف التجارة والصناعة حاضرة ، إضافة إلى تراجع دور الاستثمار الزراعي في تشكيل الناتج الزراعي، مما يعكس الحاجة إلى العمل لنقل القطاع الزراعي إلى مرحلة جديدة يستعيد فيها دوره، ويمارس وظيفته في الاقتصاد السوري، وهذا ما تسعى الحكومة باستمرار لتحقيقه حيث ركزت الخطط الخمسية المتعاقبة على وضع أهداف واستراتيجيات تتضمن تطوير الإنتاج الزراعي وتوفير مستلزماته، وتعزيز قدرته التنافسية وتخفيض تكاليف الإنتاج، وتحسين أوضاع المنتجين، فضلاً عن السعي باستمرار للوصول إلى سياسات تمويلية ملائمة لخدمة الاستثمار الزراعي وزيادة القدرة على الاستثمار، بهدف النهوض بالقطاع الزراعي وتعزيز دوره الاقتصادي.

والشكل التالي يوضح حجم الاستثمار الزراعي إلى الناتج المحلي الزراعي في سورية.

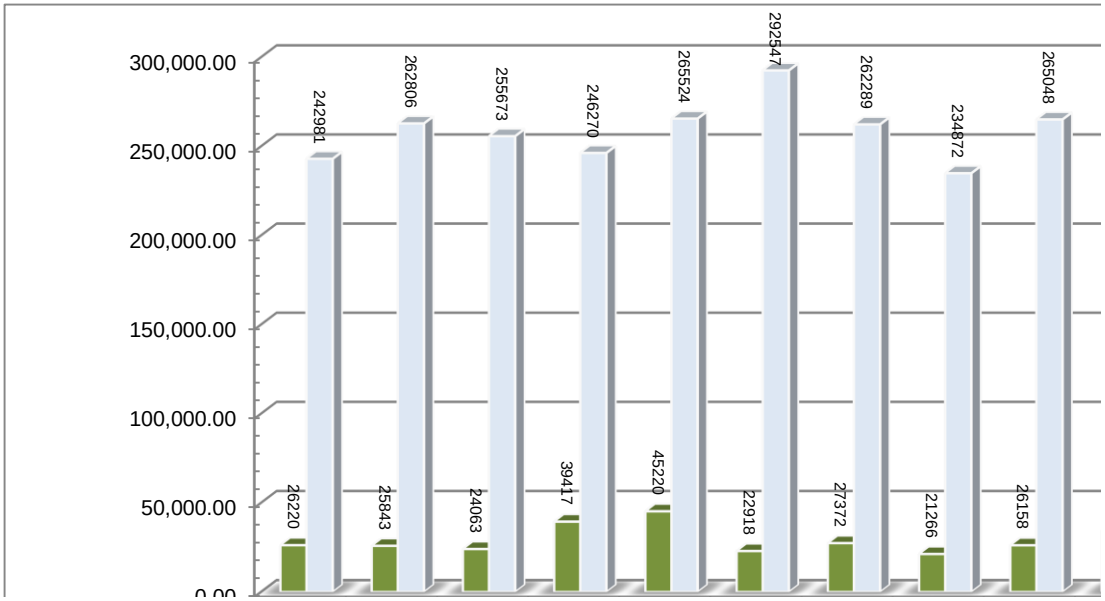

الشكل (2) تطور حجم الاستثمار الزراعي والناتج المحلي الزراعي في الاقتصاد الوطني

3 – مؤشر العمالة الزراعية:

يعد مؤشر العمالة من المؤشرات المهمة على الأصعدة كافة ، لذلك فإن دراسة دور القطاع الزراعي في تشغيل الأيدي العاملة ومكافحة البطالة على جانب كبير من الأهمية في ضوء دراسة واقع هذا القطاع،وقد أظهرت عملية التطور الاقتصادي أن القطاع الزراعي يورد فائضه من القوى العاملة إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى، مما يعني أن حصة قطاع الزراعة من القوى العاملة تصغر باستمرار وتزداد في بقية القطاعات فمع تقدم التكنولوجيا ودخول الآلة إلى قطاع الزراعة أصبح بالإمكان تلبية حاجات المجتمع من المنتجات الزراعية بعدد أقل منا لقوى العاملة.(6)

وفي سورية نجد من خلال دراسة واقع العمالة الزراعية أن نسبة القوى العاملة في قطاع الزراعة إلى إجمالي العاملين في الاقتصاد الوطني قد تراجعت بشكل واضح وملموس من حوالي 30.4% في عام 2001 لتبلغ في عام 2010 ما يقارب 14.3%، ليتراجع وسطي النسبة من 25.1% خلال الفترة الأولى إلى 17% في الفترة الثانية، وذلك وفق بيانات الجدول رقم (3).

الجدول (3): تطور العمالة الزراعية ونسبتها إلى العمالة الكلية

السنة	إجمال العاملين في الزراعة	إجمالي العاملين في الاقتصاد الوطني	نسبة العاملين في الزراعة إلى العاملين في الاقتصاد %
2001	1473864	4844024	30.4
2002	1461855	4821757	30.3
2003	1170021	4475272	26.1
2004	806965	4339286	18.6
2005	945187	4693493	20.1
2006	951600	4859948	19.6
2007	946601	4945977	19.1

2008	814111	4847898	16.8
2009	758286	4999229	15.2
2010	724012	5054456	14.3
الوسطي2001- 2005			25.1
الوسطي 2006-2010			17
المصدر: نتائج مسح قوة العمل للأعوام المذكورة، والنسب محسوبة من قبل الباحث			

ويعود هذا التراجع إلى جملة من الأسباب من أبرزها:

1- هجرة قوى العمل من القطاع الزراعي إلى القطاعات الأخرى، وخاصة في المدن كونها مراكز جذب لأبناء الريف من أجل تحسين أوضاعهم المعيشية، وزيادة دخولهم، فضلاً عن صعوبة العمل في هذا القطاع وخضوعه للظروف الجوية القاسية، وضعف مردويته.

2- تبني الزراعة في سورية التقانات الحديثة والتكثيف باستخدام الآلة.

3- موسمية العمل الزراعي، وتفاوت الظروف المناخية الذي يؤثر بشكل كبير على اليد العاملة الموسمية.

4- أزمة الجفاف وشح المياه ، ولا سيما في المنطقة الشرقية.

5- انخفاض نصيب قطاع الزراعة من حجم الاستثمارات لحساب قطاعات أخرى.

6- تدني مستوى الأجور في القطاع الزراعي.

يضاف إلى ذلك قلة العمالة المؤهلة والمدربة في القطاع الزراعي، ووجود خلل في نسبة الكادر الفني الميداني، وعدم التطابق بين الاختصاصات التي يحتاجها القطاع الزراعي، والاختصاصات التي يحملها خريجو الجامعات والمعاهد المفروزون للعمل في هذا القطاع.

لقد أ سهمت هذه العوامل مجتمعة في تراجع حجم العمال الزراعية في سورية وتراجع نسبتها في إجمالي العمالة في الاقتصاد الوطني.

والشكل الآتي يوضح تطور حجم العمالة الزراعية لإجمالي العاملين في الاقتصاد الوطني.

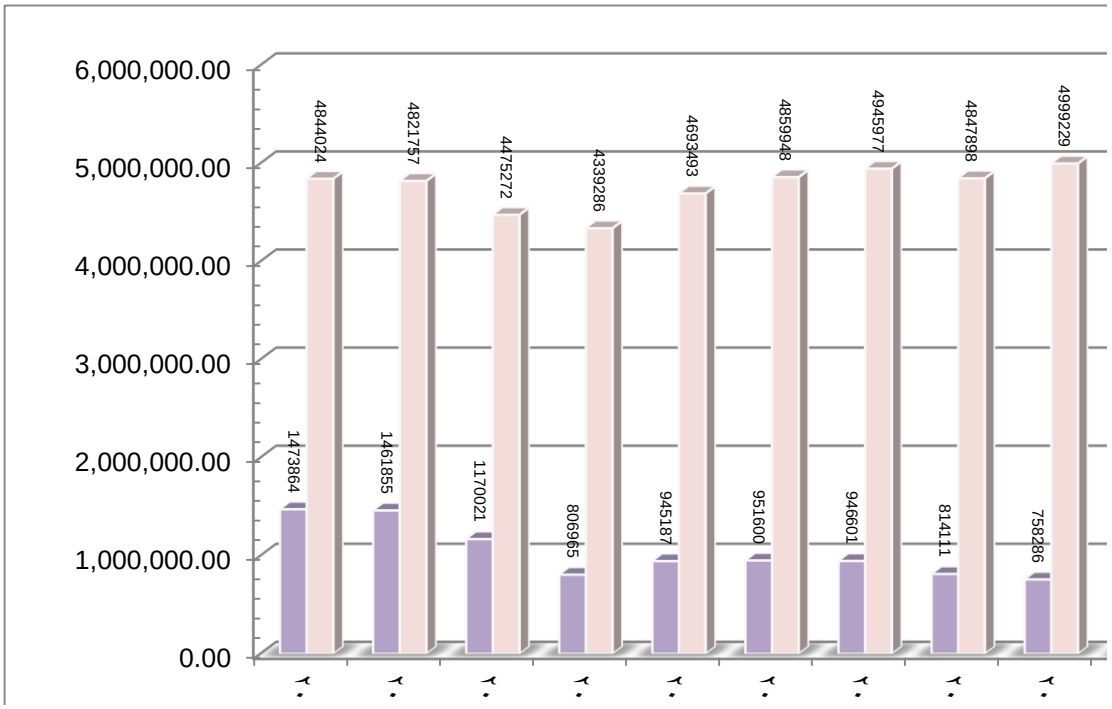

الشكل (3) العمالة الزراعية والعمالة الكلية

ثانياً: التجارة الزراعية في سورية:

تمتلك التجارة الخارجية أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني لأي دولة، فهي تعد أحد المكونات الأساسية للبناء الاقتصادي والدخل القومي، والأداة والأنسب لتلبية حاجات ، أي بلد منا لسلع والخدمات التي يحتاجها، كما انه وسيلة لتصريف الفائض من الإنتاج وتحصيل إيرادات تدعم ميزانية الدولة، وتحسن وضع الميزان التجاري، وتوفر العملة الأجنبية، فهي مرآة تعكس الواقع الاقتصادي لأي دولة وتبين مستوى تطور ذلك الاقتصاد،[7] وفي سورية تؤدي التجارة الخارجية دور مهماً في دعم الاقتصاد الوطني بما يتناسب مع حجم وطاقة القطاعات الاقتصادية المختلفة كافة ، سيما أن معظم الخطط الموضوعة من قبل الحكومة في مجال التجارة الخارجية تسعى إلى تحويل الاقتصاد السوري من اقتصاد ضعيف الإنتاجية نسبياً إلى اقتصاد ذي قدرة إنتاجية منافسة، من خلال تحديث القاعدة الإنتاجية، وتحسن البيئة الاستثمارية ، ونقل التكنولوجيا لتطوير الإنتاج، والتبادل التجاري مع الدول العربية والأجنبية.

وتعد التجارة الخارجية للقطاع الزراعي أحد أهم وأبرز جوانب التجارة الخارجية في سورية، والمعبر عنها بجملة السياسيات والإجراءات التي تتخذها الحكومة في مجال استيراد وتصدير السلع الزراعية. ومن هذا المنطلق تكتسب التجارة الزراعية السورية[8] أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني، لكونها أحد العوامل المحركة للاقتصاد السوري، ولا سيما في السنوات الأخيرة مع تنامي دور القطاع الزراعي والتعويل عليه في تحقق الأمن الغذائي.

وبهذا وانطلاقاً من حقيقة أننا بلد زراعي في المقام الأول، وأن إسهام القطاع الزراعي في الدخل القومي أصبح في مستويات متدنية وغير مرضية، في ظل الضغوط على الموارد جراء النمو السكاني الكبير والعوامل المناخية والطبيعية، سعت سورية إلى تطوير تجارتها وخططها الزراعية، بهدف العمل على رعاية وتطوير القطاع الزراعي وتوفير مستلزمات النهوض به، تحقيقاً للغايات والمصالح الوطنية العليا في مضاعفة وتحسين الإنتاج الزراعي والعمل على تجاوز العقبات والتحديات التي تعترض سبيل تطوره، حيث يعتبر تحرير التجارة الخارجية والاتفاقيات الدولية

والإقليمية والرسوم الجمركية، ودعم المنتجات الزراعية في الدول الأخرى و ارتفاع مستوى المنافسة من أبرز التحديات التي تواجهها التجارة الزراعية السورية. فقد انتهجت سورية خلال العقد الأخير سياسات أكثر انفتاحاً للتكيف مع التحولات الكبرى التي حدثت في العالم، والتأقلم مع المستجدات التي أملتها قوانين تحرير التجارة الخارجية، ومتطلبات التحول والمواءمة مع انفتاح الاقتصاديات والعولمة، فقد سعت إلى الانفتاح على السواق العالمية من خلال سن مجموعة من القوانين والتشريعات المتعلقة بتبسيط أحكام التجارة الخارجية لتحقيق اندماجها في السوق العالمي، تمثلت بالدرجة الأولى بإلغاء معظم القيود التي تعرقل التبادل التجاري عبر تحرير استيراد الكثير من السلع واتخاذ الإجراءات الاقتصادية الداعمة لهذا التوجه، ولا سيما تخفيض الرسوم الجمركية على معظم المواد المستوردة وإزالة العوائق التجارية ومنع الاحتكار، وفتحت المجال لتصدير ومعظم السلع، وبدأت بتطبيق هذه الإجراءات على سياستها تجاه التجارة الزراعية الخارجية حتى تتواكب مع تغيرات السياسة العالمية، على اعتبار إن عملية تحرير التجارة الخارجية خطوة ضرورية لسورية لإزالة عوائق تطورها الاقتصادي.

وبناء على ذلك ونظراً لأهمية التجارة الزراعية بالنسبة للاقتصاد السوري، فقد ترافقت عملية تحرير التجارة الخارجية بالتوقيع على عدد من الاتفاقيات المتعلقة بالشأن الزراعي مع بعض الدول العربية والأجنبية، كان منها:

- اتفاقية الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFIA، عام 1998، ودخولها حيز التنفيذ بدءاً من عام 2005، حيث أنها تعد الشريك التجاري الأول لسورية من ناحية تصدير واستيراد المنتجات الزراعية.
- التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية في بروكسل في 2004/10/19، ثم التوقيع على النص المحدث للاتفاقية في 2008/12/14، بهدف تحرير التبادل التجاري بين سورية ودول الاتحاد الأوروبي التي تحتل المرتبة الثانية من جهة استيراد وتصدير المنتجات الزراعية السورية.
- تقديم طلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001، وتأكيد الطلب في عام 2004، وقبول سورية عضواً مراقباً في منظمة التجارة العالمية. WTO عام 2010.
- توقيع أربع اتفاقيات مع لبنان عام 2010، لتعزيز التعاون الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي، ولا سيما فيما يتعلق بقواعد ترخيص واستيراد الأدوية واللقاحات البيطرية.
- توقيع اتفاقية حجر زراعي مع الأردن عام 2002.
- توقيع اتفاقية تعاون في المجال الزراعي مع مصر عام 2010.
- توقيع اتفاقية تعاون في المجال الزراعي مع كل من الدول الآتية:الجزائر، السودان، المغرب، اليمن، سلطنة عمان، موريتانية، إيران، تركية، البرازيل، كازاخستان، أرمينية، بيلاروسية.(9)

وتجدر الإشارة إلى أن بعض من هذه الاتفاقيات قد أوقف العمل بها مؤخراً جراء الظروف السياسية التي تمر بها البلاد مثل اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، إضافة توقف عملية متابعة إجراءات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

وقد تمحورت السياسات التجارية الزراعية بشكل أساسي حول تشجيع الصادرات الزراعية وتنويع هيكلها، وخفض الرسوم الجمركية، وإزالة العقبات غير الجمركية، والسماح باستيراد معظم السلع الزراعية، فضلاً عن إجراءات عديدة تم اتخاذها في هذا الصدد فقد ألغيت الضريبة على الصادرات من السلع الزراعية الخام، وتم إعفاء الإنتاج الزراعي من معظم الضرائب، وتم تخفيض الرسوم على الواردات من المستلزمات الزراعية، وإلغاء التزام تمويل الواردات الزراعية من عائدات التصدير، والتزام المصدرين ببيع عائدات الصادرات الزراعية من القطع الأجنبي إلى المصرف التجاري

السوري، والسماح لهم بالاحتفاظ بكامل عوائد التصدير بالنقد الأجنبي وصرفها وفق أسعار السوق، وذلك بهدف التأقلم مع الأوضاع الجديدة التي أملتها عملية تحرير التجارة الخارجية، ومواجهة التحديات التي بات يفرضها هذا الواقع.

حيث إن هذا النهج حقق الكثير من النجاحات ، ومكن سورية من التقدم في مجال الأمن الغذائي والاكتفاء من المحاصيل الاستراتيجية (كالقمح والقطن)[10] وحقق فوائض تصديرية منها، وقفزات ملموسة في المحاصيل التصديرية الأخرى مثل القطن وبعض المنتجات الحيوانية.

ويمكن تتبع تطور التجارة الخارجية للقطاع الزراعي عبر بيانات الجدول رقم (4)

الجدول (4): التجارة الزراعية في سورية (الصادرات الزراعية+ المستوردات الزراعية) ومساهمتها في الناتج المحلي الزراعي بسعر السوق (بأرقام عام 2000 الثابتة وبملايين الليرات السورية)

السنة	الصادرات الزراعية	المستوردات الزراعية	إجمالي التجارة الزراعية	معدل نمو التجارة الزراعية %	الناتج المحلي الزراعي	نسبة التجارة الزراعية إلى الناتج الزراعي %
2001	27610	16035	43645	0.8	242981	18
2001	49284	16937	66221	34.1	262806	25.2
2003	35781	20643	56424	17.4-	255673	22.1
2004	35530	23088	58618	3.7	246270	23.8
2005	35505	35930	71435	17.9	265504	26.9
2006	61959	29045	91004	21.5	292547	31.1
2007	65925	32969	98894	8	262289	37.7
2008	48965	60225	109190	9.4	234872	46.5
2009	69522	77764	147286	25.9	265048	55.6
2010	67722	68031	135753	8.4-	239527	56.7
المعدل الوسطي						
2005-2001				7.8		23.2
2010-2006				11.3		45.5
المصدر: خلاصة التجارة الخارجية والمجموعات الإحصائية لجميع السنوات المذكورة- والنسب محسوبة من قبل الباحث.						

إن تتبع تطور نمو التجارة الزراعية في سورية عبر بيانات الجدول رقم (4) السابق يشير إلى ارتفاع وسطي معدل النمو السنوي للتجارة الزراعية خلال الفترة المدروسة من حوالي 7.8% في أعوام (2001- 2005)، إلى ما يقارب 11.3% خلال سنوات (2006- 2010)، وفي الوقت نفسه ارتفع المعدل الوسطي لمساهمة التجارة الزراعية في الناتج الزراعي بشكل واضح وملموس من 23.2% إلى 45.5% في الفترتين السابقتين على الترتيب.

بشكل عام يمكن أن نرجع سبب نمو التجارة الزراعية، و نسبتها إلى الناتج الزراعي إلى مجموعة من الأسباب يأتي في مقدمتها، تسارع وتيرة التبادل التجاري الزراعي بسبب زيادة الانفتاح الاقتصادي الذي شهدته البلاد مؤخراً، والدخول في شراكات تجارية ثنائية وجماعية مع مجموعة من الدول، نتيجة الاتجاه نحو تحرير التجارة الخارجية على

نحو واسع، مما أدى إلى زيادة مستوى الواردات الزراعية زيادة ملحوظة نتيجة الإقبال على الاستيراد في إطار النشاط الاقتصادي، ما كان له الأثر الواضح على نمو حجم التجارة الزراعية.[11] يضاف إلى ذلك زيادة مشاركة القطاع الخاص في النشاطات التجارية الزراعية بعد صدور قوانين إلغاء حظر وحصر وتقييد معظم السلع الزراعية من الاستيراد والتصدير، وتحقيق استثمارات أوسع في مجال الزراعة عبر إقامة الكثير من المشاريع الاستثمارية الإنتاجية والتسويقية للمنتجات الزراعية التي أسهمت في زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته ، وتحقيق فائض تصديري يحمل ميزات أساسية في الأسواق العالمية.[12]

والشكل الآتي يوضح تطور حجم التجارة الزراعية إلى الناتج المحلي الزراعي في الاقتصاد الوطني.

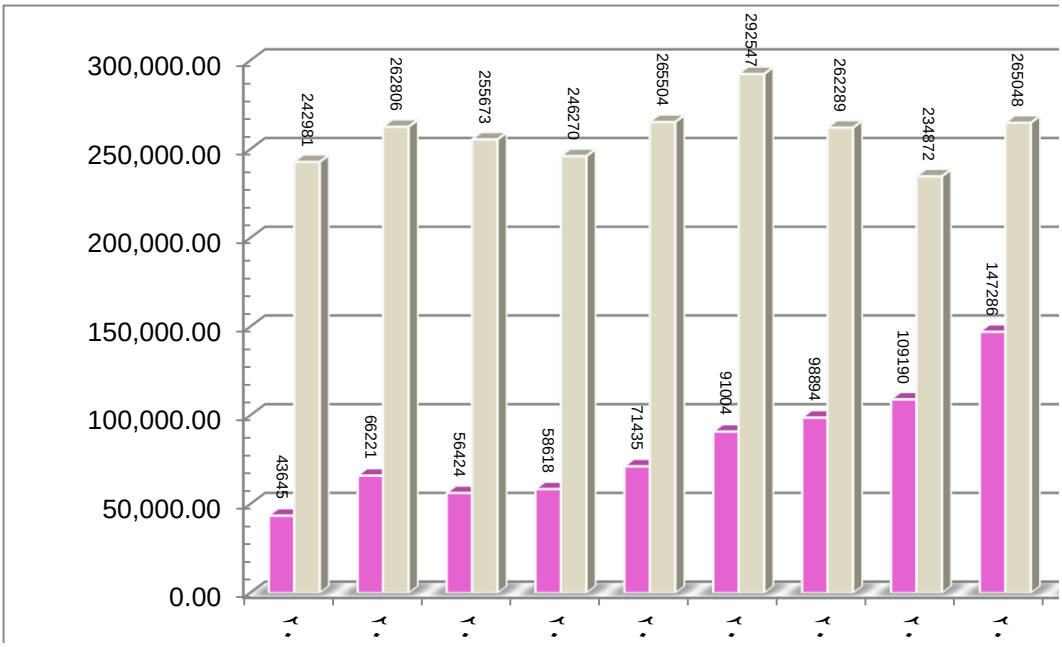

الشكل (4) تطور حجم التجارة الزراعية والناتج المحلي الزراعي

وباستخدام الأساليب الإحصائية تمت دراسة العلاقة الممثلة لإجمالي التجارة الزراعية مع الزمن باعتباره يلخص كل العوامل المؤثرة على التجارة الزراعية، تم التوصل للعلاقة الآتية:

$$Y = 40730e^{0.1268x}$$

حيث إن:x تمثل الزمن

Y تمثل إجمالي التجارة الزراعية

وتم اختبار هذه العلاقة الأسية لأنها تعطي أكبر معامل تحديد $R^2 = 0.9211$ ، مما يدل على جودة التمثيل.

مع الإشارة إلى أن معامل التحديد R^2 يقيس نسبة التغير في المتغير التابع Y نتيجة تغير المتغير المستقل x.

ثالثاً: الميزان التجاري للقطاع الزراعي:

1- الصادرات والمستوردات الزراعية السورية:

1-1- الصادرات الزراعية السورية:

تمتلك الصادرات الزراعية دوراً مهماً في تطوير وتحسين فعالية القطاع الزراعي من خلال مساهمتها بالنشاطات الإنتاجية والتسويقية والتصنيعية، بالإضافة إلى كونها عامل جذب للاستثمارات الزراعية، فضلاً عن مساهمتها في تعديل اختلالات الميزان الزراعي، من أجل ذلك عملت الحكومة على رفد هذا القطاع بعدد من الإجراءات التي تسهم في تحسين تنافسية المنتجات الزراعية، كزيادة الرقابة على الصادرات الزراعية، والاهتمام بمسألة الجودة، والتركيز على المكافحة الحيوية. وقد انعكس ذلك على زيادة الصادرات الزراعية بشكل واضح كما تشير بيانات الجدول رقم (5):

الجدول (5): تطور الصادرات الزراعية ومساهمتها في الصادرات السلعية

(بأرقام عام 2000 الثابتة وبملايين الليرات السورية)

السنة	الصادرات الزراعية	معدل نموها %	الصادرات السلعية	نسبة الصادرات الزراعية إلى السلعية %
2001	27610	3.8	243149	11.4
2001	49284	44	301553	16.3
2003	35781	37.8 -	265039	13.5
2004	35530	0.7 -	346166	10.3
2005	35505	0.1 -	424300	8.4
2006	61959	42.7	505012	12.3
2007	65925	6	579034	11.4
2008	48965	34.6 -	707798	7
2009	69522	29.6	488330	14.2
2010	67722	2.7 -	569046	12
المعدل الوسطي				
2005-2001		1.8		12
2010-2006		8.2		11.4

المصدر: خلاصة التجارة الخارجية للأعوام المذكورة- المكتب المركزي للإحصاء- والنسب محسوبة من قبل الباحث.

لقد شهدت الصادرات الزراعية في سورية تطوراً كبيراً حيث ارتفع وسطي معدل نموها من 1.8% في فترة (2001-2005)، ليبلغ 8.2% في فترة (2006- 2010)، أما وسطي نسبة الصادرات الزراعية إلى إجمالي الصادرات السلعية فقد بلغ 12% و11.4% في الفترتين السابقتين على التوالي، وذلك وفق بيانات الجدول (5) أعلاه.

ومن أهم الصادرات الزراعية السورية البندورة، القطن، القمح، زيت الزيتون، الكمون، العدس، الأغنام، إضافة إلى الألبان والأجبان والجلود، الحمضيات والفواكه المختارة (التفاح- الكرز- المشمش- الإجاص- الدراق- الخوخ).[13]

والشكل الآتي يوضح تطور كل من الصادرات الزراعية والصادرات السلعية في الاقتصاد الوطني.

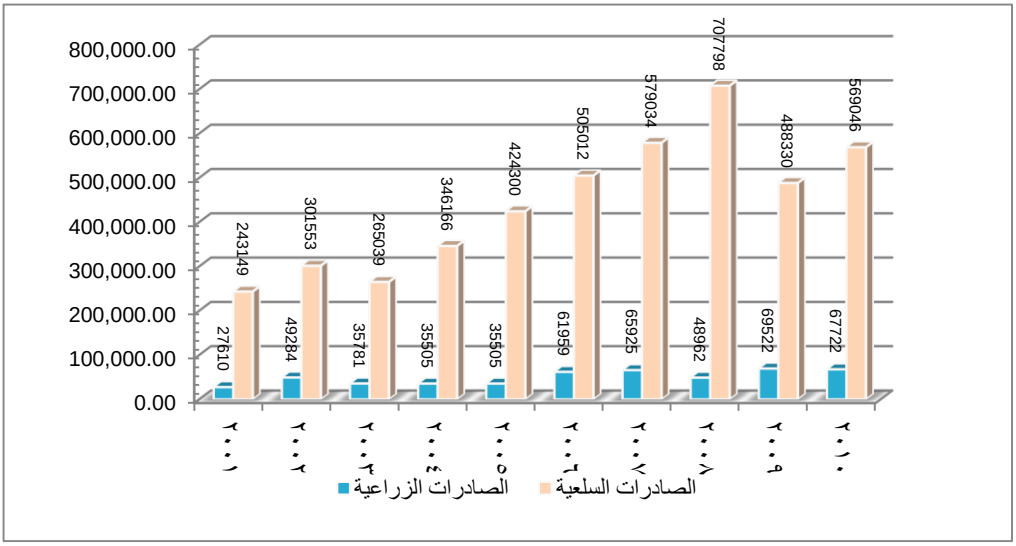

الشكل (5) الصادرات الزراعية والصادرات السلعية

وباستخدام الأساليب الإحصائية لاختبار العلاقة الممثلة للصادرات الزراعية مع الزمن باعتباره يلخص كل العوامل المؤثرة على الصادرات الزراعية، تم التوصل للعلاقة الآتية:

$$Y = 3850.6\, x^{+23055}$$

حيث إن: Y تمثل الصادرات الزراعية

X تمثل الزمن

وتم اختبار هذه العلاقة الخطية لأنها تعطي أكبر معامل تحديد $R^2 = 0.6347$ ، مما يدل على جودة التمثيل.

والشكل الآتي يوضح الاتجاه العام لتطور الصادرات الزراعية السورية.

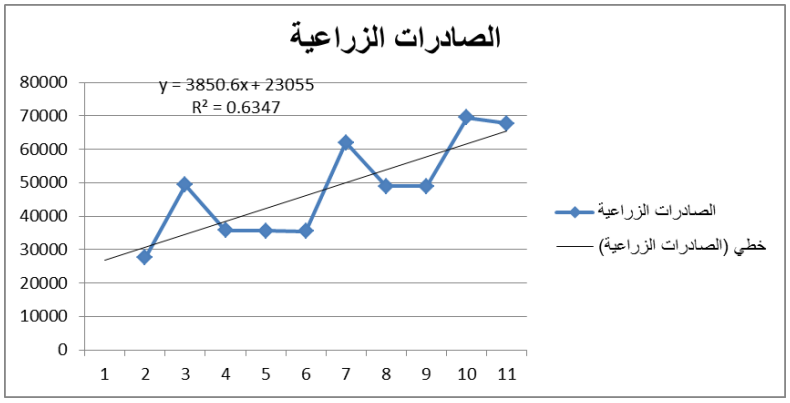

الشكل (6) الاتجاه العام لتطور الصادرات الزراعية السورية

1-2- المستوردات الزراعية السورية:

لقد شهدت المستوردات الزراعية السورية نمواً استثنائياً خلال السنوات الماضية نتيجة انفتاح السوق المحلية على البضائع الأجنبية بعد تحرير التجارة وإزالة معظم القيود على دخول السلع إلى الأسواق المحلية، وتقديم تسهيلات، خاصة لبعض الدول في إطار الاتفاقيات التجارية معها، ومشاركة القطاع الخاص في التبادل التجاري الزراعي. وهذا ما أسهم إلى حد كبير في تأمين السلع الاستهلاكية الضرورية للسكان، وتوفير المواد الأولية اللازمة لعملية الإنتاج الزراعي، وقد ظهر ذلك

جلياً في كل من عامي 2005 مع دخول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ، وعام 2008 نتيجة استيراد كميات كبيرة من القمح آنذاك بلغت حوالى 32 ألف طن.[14]

الجدول (6): تطور المستوردات الزراعية ومساهمتها في المستوردات السلعية

(بأرقام عام 2000 الثابتة وبملايين الليرات السورية)

السنة	المستوردات الزراعية	معدل نموها %	المستوردات السلعية	نسبة المستوردات الزراعية إلى السلعية %
2001	16035	4.6 -	220744	7.3
2001	16937	5.3	235754	7.2
2003	20643	18	236768	8.7
2004	23088	10.6	389006	6.1
2005	35930	35.7	502369	7.2
2006	29045	23.7 -	531324	5.5
2007	32969	11.9	684557	4.8
2008	60225	45.3	839419	7.2
2009	77764	22.6	714216	10.9
2010	68031	14.3 -	812209	8.4
المعدل الوسطي				
2005-2001		13		7.3
2010-2006		8.7		7.4

المصدر: خلاصة التجارة الخارجية للأعوام المذكورة- المكتب المركزي للإحصاء- والنسب محسوبة من قبل الباحث.

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن معدل نمو المستوردات الزراعية قد بلغ أعلى قيمة في كل من عامي 2005 و 2008،كما أشرنا أعلاه بحوالي 35,7% و 45,3% على الترتيب، وحقق معدلاً وسطياً بلغ 13% خلال الفترة الأولى و8.4% في الفترة الثانية، في حين أن متوسط نسبة المستوردات الزراعية إلى إجمالي المستوردات السلعية كان متقارباً في الفترتين وبلغ على التوالي 7.3% و7.4%.

ومن أهم المستوردات الزراعية في سورية: السكر، الذرة، الأكساب وبقايا استخراج الزيتون، الرز، إضافة إلى فول الصويا والبذور الزيتية (السمسم وعباد الشمس)، الموز الزبدة، القهوة، الشاي، المتة، الحليب المجفف، الأسماك المعلبة..

والشكل الآتي يوضح تطور كل من المستوردات الزراعية والمستوردات السلعية في الاقتصاد الوطني.

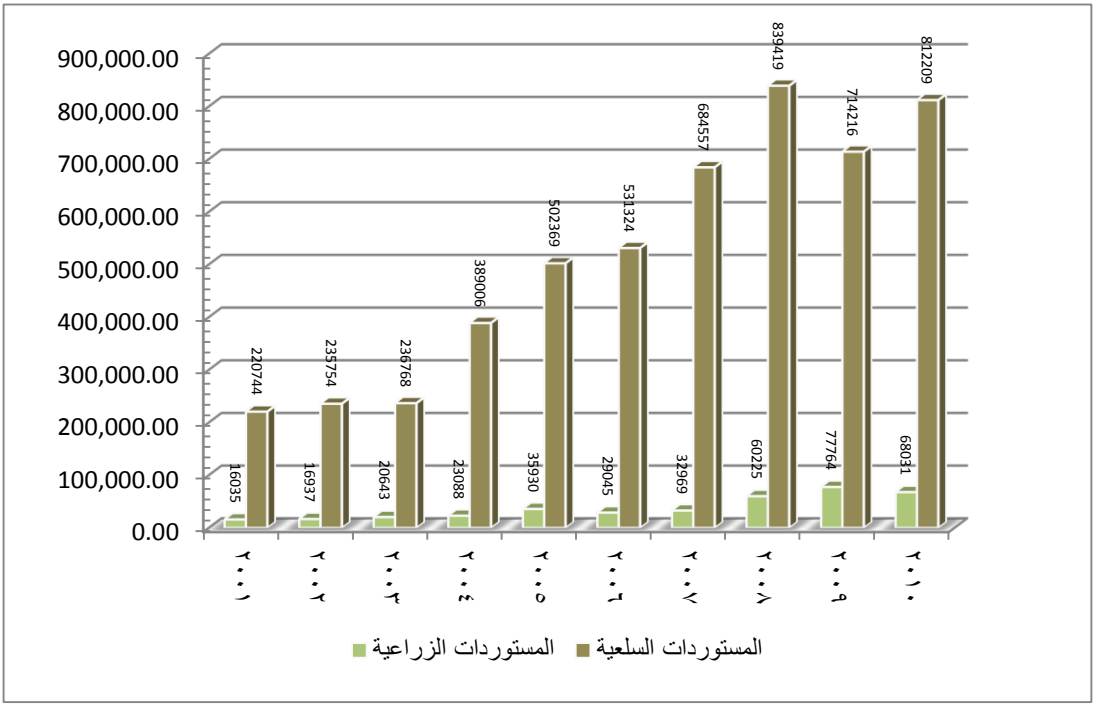

الشكل (7) المستوردات الزراعية والمستوردات السلعية

وباختبار العلاقة الممثلة للمستوردات الزراعية مع الزمن باعتباره يلخص كل العوامل المؤثرة علىالمستوردات الزراعية، تم التوصل للعلاقة الآتية:

$$Y = 1009e^{0.1811}$$

حيث: x تمثل الزمن

Y تمثل المستوردات الزراعية

وتم اختبار هذه العلاقة الأسية لأنها تعطي أكبر معامل تحديد $R^2 = 0.9155$ ، مما يدل على جودة التمثيل.

والشكل الآتي يوضح الاتجاه العام لتطور المستوردات الزراعية السورية.

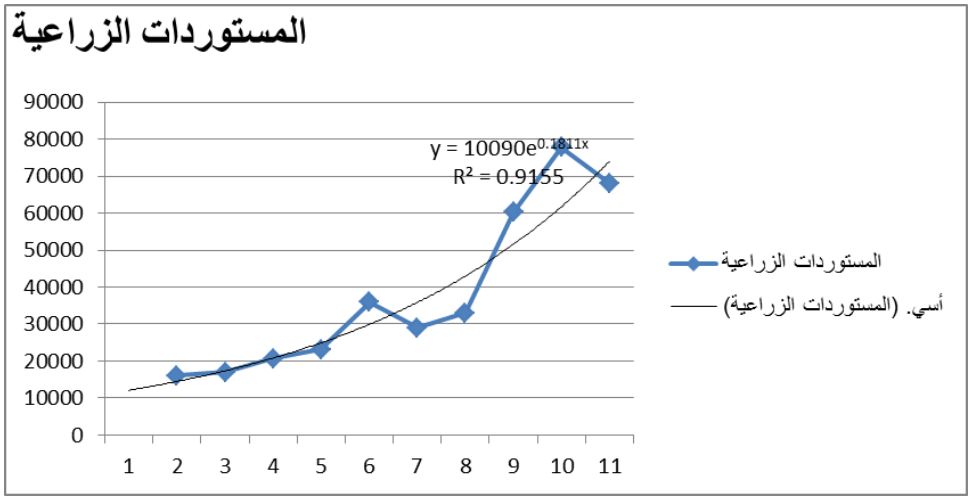

الشكل (8) الاتجاه العام لتطور المستوردات الزراعية السورية

وفيما يأتي جدول يظهر وسطي معدل نمو قيمة وكمية أهم سلع الاستيراد والتصدير الزراعي خلال الفترة 2001- 2010.

الجدول (7): متوسط نمو أهم سلع الاستيراد والتصدير الزراعي في سورية خلال سنوات 2001-2010

أهم الصادرات الزراعية	معدل النمو السنوي %	
	لقيمة السلعة المصدرة	لكمية السلعة المصدرة
المياه المعدنية	109.4	121.7
الأغنام	7.2	0.1
البندورة	11.1	10.4
الألبان والأجبان	51.4	42.11
فواكه مختارة	14.7	14.7
الحمضيات	21	23.5
القطن (غير الممشط)	5.5	8.8
العدس	14	3.5
البطاطا	28.5	30
الكمون	16	12.7
زيت الزيتون	30	25.9
أهم المستوردات الزراعية	معدل النمو السنوي %	
	لقيمة السلعة المستوردة	لكمية السلعة المستوردة
السكر الخام والمكرر	20.2	10.2
الذرة الصفراء	17.3	8.8
فول الصويا	34.3	29
الرز المقشور وغيرالمقشور	16.4	3.4
الشعير	1	11.8
الموز	15.5	18
الشاي	4	1.6
الأسماك المعلبة	10.6	4.9
المصدر: التجارة الزراعية السورية 2011،المركز الوطني للسياسات الزراعية- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.		

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن صادرات المياه المعدنية تحتل المرتبة الأولى من حيث معدل النمو قيمة وكمية، يليها صادرات الألبان والأجبان، في المرتبة الثانية، لتحتل صادرات زيت الزيتون قيمة وصادرات البطاطا كمية المرتبة الثالثة، أما بالنسبة لأبرز المستوردات الزراعية فيحتل فول الصويا المرتبة الأولى من حيث معدل النمو قيمة وكمية، يليها مستوردات السكر الخام، ثم الذرة الصفراء من حيث الكمية والرز من حيث القيمة.

2- الميزان التجاري للقطاع الزراعي:

يمكن عبر بيانات الجدول رقم (8) تتبع تطور العجز والفائض في الميزان التجاري للقطاع الزراعي في سورية.

الجدول (8): تطور الميزان التجاري الزراعي السوري (بأرقام 2000 الثابتة وبملايين الليرات السورية)

السنة	الصادرات الزراعية	المستوردات الزراعية	الميزان التجاري الزراعي (الصادرات الزراعية – المستوردات الزراعية)
2001	27610	16035	+ 11575
2001	49284	16937	+ 32347
2003	35781	20643	+ 15138
2004	35530	23088	+ 12442
2005	35505	35930	- 425
2006	61959	29045	+ 32914
2007	65925	32969	+ 32965
2008	48965	60225	- 11260
2009	69522	77764	- 8242
2010	67722	68031	- 219
المصدر: خلاصة التجارة الخارجية للسنوات المذكورة- المكتب المركزي للإحصاء .			

تظهر بيانات الجدول رقم (8) التأرجح الواضح في الميزان التجاري للقطاع الزراعي خلال الفترة 2001-2010 بين قيم موجبة بلغ أعلاها عام 2007 بقيمة 32965 مليون ليرة سورية، وقيم سالبة بلغ أعلاها بالقيمة المطلقة عام 2008 بحوالى 260 مليون ليرة. حيث نتجت الفوائض التي حققها الميزان التجاري الزراعي في بداية الفترة المدروسة عن تحقيق زيادات قياسية في بعض الصادرات الزراعية الرئيسية كالأغنام، القطن، بذور الكمون، البندورة، بالإضافة إلى صادرات الفواكه المختارة والحمضيات والعنب الطازج،فضلاً عن جملة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بهدف زيادة الصادرات الزراعية والتي تجسدت فيما يأتي: [15]

- تشجيع الحكومة للقطاع الخاص بتصدير السلع الزراعية.
- تخفيض القيمة المستوفاة من الدولار الناتج عن التصدير.
- تخفيض سعر الصرف الأجنبي على المصدرين.
- إزالة العمولة المفروضة من قبل الإدارة المحلية على مبيعات الخضار والفواكه المصدرة من أسواق الجملة.
- السماح للمصدرين من الاستفادة من نسبة كبيرة من عوائد التصدير لاستيراد الآليات، مما شجع على تصدير السلع الزراعية من أجل الحصول على القطع الأجنبي، وذلك نتيجة لربط الاستيراد بالتصدير.
- تطوير نوعية المنتجات الزراعية لتتلاءم مع أذواق المستهلكين في السوق الخارجية.
- إلغاء رسم التصدير على بعض المنتجات الزراعية مثل القطن المحلوج بموجب القانون 7/1999.[16]
- إلغاء ضريبة الإنتاج الزراعي على القطن وبدوره عند التصدير.[17]

– السماح للقطاع الخاص بتصدير الخضار والفواكه مع الاحتفاظ بنسبة 75%– 100% من قيمة صادراته من الخضار، فضلاً عن السماح له بتصدير الحيوانات الحية واللحوم وكافة المنتجات الحيوانية، إضافة إلى كل المحاصيل الرئيسية والثانوية عدا (القطن، القمح، التبغ) التي ما زال تصديرها مرتبط بالدولة.

فالفائض المتحقق في الميزان التجاري الزراعي آنذاك كان عبارة عن محصلة جملة من السياسات والإجراءات الحكومية في كافة الميادين عملت على تحقيق زيادة في الصادرات الزراعية لأغلب المحاصيل، وحولت سورية من بلد مستورد إلى بلد مصدر، و تحويل أغلب الموازين الزراعية إلى موازين رابحة، واستمر المناخ الإيجابي لقطاع الزراعة حتى عام 2005، حيث برزت عوامل كثيرة أدت إلى تراجع الإنتاج والتصدير في القطاع الزراعي، حتى أصبح ذلك سمة أساسية لهذا القطاع وصادراته على حد سواء، ولم يكن إلا جزء من آثار عملية الانفتاح الاقتصادي على قطاع الزراعة، فقد ارتفعت المستوردات الزراعية بشكل كبير فاق حجم الصادرات الزراعية، وترافق ذلك مع إغراق لبعض المنتجات الزراعية المستوردة على حساب منتجنا الزراعي الوطني ليظهر العجز لأول مرة عام 2005، حيث يرجع ذلك إلى:

ا– انفتاح السوق المحلية على السلع الأجنبية، بعد تحرير التجارة الخارجية وإزالة معظم القيود على دخول السلع إلى الأسواق المحلية، فقد سمحت سورية في سياستها الزراعية بالانفتاح على العالم الخارجي، والتحرر التدريجي لأسواقها، باستيراد معظم المحاصيل الزراعية باستثناء السلع الحساسة التي قد يسبب استيرادها الأضرار بالإنتاج المحلي، بالإضافة إلى بعض الحالات التي قد يتم فيها وقف استيراد مادة معينة بصورة مؤقتة لحماية المنتج الوطني، أو لعلاج حالة طارئة، وعلى سبيل المثال قامت الحكومة بتحرير استيراد الأسمدة وسمحت باستيرادها بأنواعها كافة، كما سمحت باستيراد القمح من روسيا وبلغاريا عام 2008 وبكميات كبيرة، لتعويض النقص الذي أصاب المخزون الاستراتيجي جراء الظروف الجوية آنذاك، وسمحت –يضاً –باستيراد السكاكر المصنعة للمستوردين كافة. وهذا ما كان له الأثر الواضح في ارتفاع حجم المستوردات الزراعية وحدوث العجز.

2 – التسهيلات الخاصة التي قدمتها الحكومة لبعض الدولة في إطار الاتفاقيات التجارية الموقعة معها جراء عملية تحرير التجارة الخارجية، وخاصة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيث بدأ العجز بالظهور عام 2005 مع دخولها حيز التنفيذ.

3 – السماح باستيراد منتجات زراعية كانت محظورة في السابق.

4 – السماح للقطاع الخاص بالمشاركة في عمليات التبادل التجاري في إطار الاتجاه نحو تحرير التجارة الخارجية على نحو واسع، ما أسهم في ارتفاع حجم مستورداتهم الزراعية بشكل كبير انعكس على إجمالي حجم المستوردات الزراعية.

فضلاً عن زيادة الحاجة إلى الاستيراد لتغطية الزيادة في حجم السكان وتطور أنماط الاستهلاك، والحاجة إلى تلبية الصناعة المحلية من المواد الأولية، وكذلك زيادة المستوردات من المواد العلفية لتوفير احتياجات الثروة الحيوانية.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هناك عوامل أخرى أدّت دورها إلى جانب عملية تحرير التجارة الخارجية ، وزيادة حجم المستوردات الزراعية في عجز الميزان التجاري للقطاع الزراعي، يأتي في مقدمتها:

1–الآثار السلبية لأزمة ارتفاع أسعار الغذاء العالمية على الصادرات الزراعية السورية، ما حدا بالحكومة السورية لوقف تصدير بعض السلع الزراعية نتيجة ارتفاع أسعارها محلياً بشكل ملحوظ.

2-تأثر بعض المنتجين السوريين بأجواء الأزمة المالية العالمية، مما دفعهم إلى تخفيض إنتاجهم المعد للتصدير.

3-أثر موسم الجفاف في عام 2008 بشكل كبير على الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، مما أدى إلى تراجع كبير في أعداد الأغنام وكميات القمح والشعير والعدس، و تراجع الصادرات بشكل ملحوظ (فعلى سبيل المثال تراجع إنتاج القمح عام 2009 إلى 3.7 مليون طن بعد أن كان فيما سبق 4.9 مليون طن، ليصل الإنتاج عام 2010 إلى حوالى 3.2 مليون طن). [18]

كل هذه العوامل أدت مجتمعة إلى زيادة في المستوردات الزراعية مقابل تراجع في الصادرات الزراعية، ما قلب فائض الميزان التجاري إلى عجز في معظم السنوات الأخيرة.

تم اختبار العلاقة الممثلة للميزان التجاري للقطاع الزراعي مع الزمن باعتباره يلخص كل العوامل المؤثرة على الميزان التجاري الزراعي، فتم التوصل للعلاقة الآتية:

$$Y = -2590\,x + 25969$$

وتم اختبار هذه العلاقة الخطية لأنها تعطي أكبر معامل تحديد $R^2 = 0.2166$ ، مما يدل على جودة التمثيل.

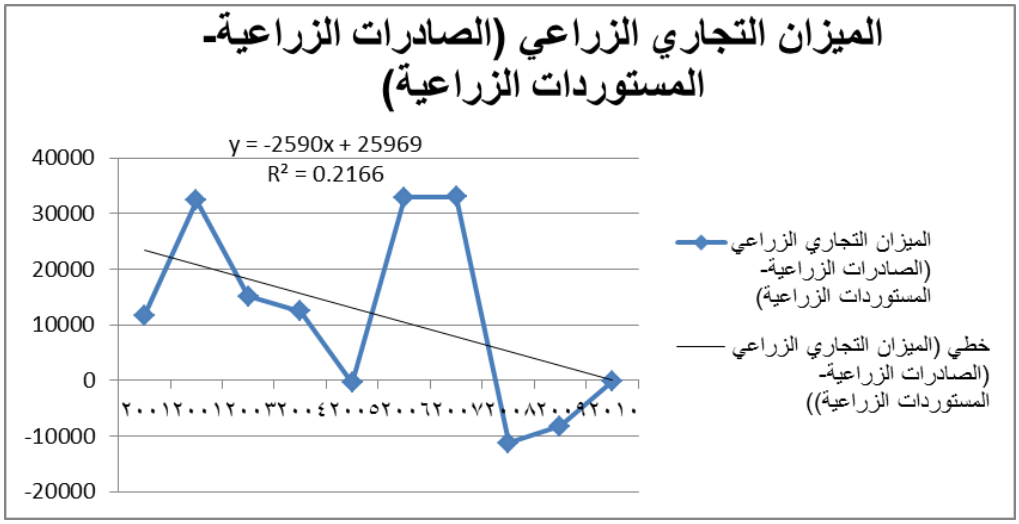

الشكل (9) الاتجاه العام لتطور الميزان التجاري الزراعي

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1 – صحة الفرضية الأولى: إذا أثبتت الدراسة أن هناك تراجع واضح في معدل نمو الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وبالتالي تراجع مساهمته في الإنتاج الإجمالي للاقتصاد الوطني، فبعد أن حقق معدل نمو الإنتاج الزراعي قيماً موجبة بلغ متوسطها في الفترة الأولى المشار إليها سابقاً حوالي 5.6% تراجع بشكل واضح وملحوظ ليبلغ متوسط النمو في الفترة الثانية -4.9%، كما تراجعت مساهمته في الإنتاج الإجمالي من 21.8% إلى 16.9% في نفس الفترتين، إضافة إلى تراجع حجم الاستثمار الزراعي و تراجع دوره في تشكيل الناتج الزراعي، حيث انخفض متوسط مساهمة الاستثمار الزراعي في الناتج الزراعي من 13% إلى 10.4% خلال فترتي الدراسة، كما أن هناك

انخفاضاً واضحاً وكبيراً في حجم العمالة الزراعية ومساهمتها في العمالة الكلية للاقتصاد الوطني من 25.1% إلى 17% ، وذلك بشكل وسطي خلال فترتي الدراسة.

2 – صحة الفرضية الثانية: فقد أثبتت الدراسة أن عملية تحرير التجارة الخارجية في سورية وفتح الأسواق، قدس أسهمت إلى حد كبير في زيادة حجم التجارة الخارجية للقطاع الزراعي، وقد ظهر ذلك من خلال ارتفاع وسطي معدل نمو التجارة الزراعية من 8.7% ، إلى 11,3%، و ارتفاع واضح وملموس لوسطي مساهمتها في الناتج الزراعي من حوالى 23,2% إلى 45,5% وذلك خلال الفترتين (2001 – 2005) و (2006 – 2010)، حيث أدّى النمو الاستثنائي الذي شهدته المستوردات الزراعية في بعض السنوات الدراسة دوراً كبيراً في ذلك.

3 – صحة الفرضية الثالثة: إذ إن عملية تحرير التجارة الخارجية قد أثرت وبشكل سلبي على الميزان التجاري للقطاع الزراعي، نتيجة زيادة حجم المستوردات الزراعية، بشكل فاقد حجم الصادرات الزراعية، ولا سيما في كل من عامي 2005 و2008، بمعدل نمو بلغ على الترتيب 35,7% و 45,3%، ما أدى إلى قلب فائض الميزان التجاري الزراعي إلى عجزٍ، استمر حتى نهاية الفترة المدروسة.

التوصيات:

1- إعادة النظر بكافة السياسات المتعلقة بالقطاع الزراعي بما يقود إلى زيادة الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني، كماً ونوعاً، بالشكل الذي يسهم في زيادة الصادرات الزراعية وتعديل العجز في الميزان التجاري الزراعي.

2- تقليل الاعتماد على الاستيراد في إطار النشاط الزراعي، والعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي من بعض المنتجات الزراعية المحلية والحد من المستوردات الزراعية الكمالية.

3- إن سياسة السواق المفتوحة يحتم علينا الاتجاه نحو تحسين نوعية المنتجات الزراعية السورية بما يمكنها من المنافسة في الأسواق العالمية.

4 – التركيز على الزراعات ذات المجالات التصديرية الواسعة، وذات الميزة النسبية والتنافسية (كالزيتون والحبوب الزيتية)، إضافة إلى إدخال زراعات ذات عوائد اقتصادية تحقق فائض في الإنتاج الزراعي بالنوعية الجيدة.

المراجع:

1- النعيمي، قاسم – الحيازات الزراعية – منشورات المكتب المركزي للإحصاء – دمشق عام 2008 – ص3.

2- رهبان، عبد الرؤوف – الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية السورية والعوامل المؤثرة فيها – مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد 29 – العدد 3+4 – عام 2013 – 519.

3- علي العيسى، ياسر – آثار اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية على الزراعة السورية – رسالة ماجستير – كلية الهندسة الزراعية – جامعة حلب – عام 2009 – ص14.

4- العبد الله، صبحي – مقالة بعنوان: لقد تراجع الإنتاج الزراعي في سوريا بما يستدعي الانتباه – 2008 – الموقع الرسمي لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في سوريا على شبكة الانترنت: www.moaar.gov.sy .

5- مقالة بعنوان: الاستثمار الزراعي في سورية متهم بالقصور – الموسوعة الجغرافية/ المجلة الجغرافية – نافذة الجغرافيين العرب – قسم جغرافية الزراعة – 2010 – عن الموقع الالكتروني: www.4geography.com/vb/showthread.

6- الأشقر، أحمد – السكان والتنمية الاقتصادية – مطبعة جامعة حلب – سورية – عام 1984 – ص84.

7-البشير، أمين – أثر تحرير التجارة الخارجية على الموازنة العامة في الجمهورية العربية السورية – رسالة دكتوراه – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – 2011 – ص24-25.

8- Ellis Frank – "Agricultural policies in Development countries – Syria" – Cambridge university press – cam bridge – 2002 – P67.

9-دراسة عن واقع الزراعة في سوريا – عن الموقع الرسمي لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في سوريا: www.moaar.gov.sy .

10-يحيى، هناء – دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في سورية وأثرها على المتغيرات السكانية – رسالة دكتوراه – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – 2005-2006 – ص105.

11-تقرير التجارة الزراعية السورية 2011 – المركز الوطني للسياسات الزراعية – وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي – سورية – عام 2013 – ص34.

12-الحلبي، محمد سعيد – السياسات الاقتصادية العامة في الجمهورية العربية السورية، وأثرها في تطوير التسويق الزراعي – محاضرة ألقيت في الندوة القطرية لتطوير وتنمية الصادرات للخضار والفواكه – سوريا – 1999 – ص8-11.

13-أثر الاتفاقيات الإقليمية على التجارة الزراعية السورية (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA) – المركز الوطني للسياسات الزراعية – وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي – سورية – 2011 – ص11.

14-رهبان، عبد الرؤوف – الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية السورية والعوامل المؤثرة فيها – مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد 29 – العدد 3+4 – عام 2013 – ص520.

15-تحرير التجارة الزراعية في سورية في إطار الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية – المركز الوطني للسياسات الزراعية – وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي – سوريا – 2007 – ص4.

16-سويد، ريما – السياسات الزراعية والتنمية الاقتصادية في سورية – أطروحة ماجستير – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – 2000 – ص165.

17-دروبي، رانيا – المسألة الزراعية في سورية واقعها وآثارها وتطورها – مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – العدد الأول – دمشق – 2000 – ص226.

18-مقالة بعنوان الميزان التجاري الزراعي أظهر عجزاً في معظم السنوات الأخيرة عن المركز الوطني للسياسات الزراعية في سوريا – 2011 – عن الموقع الالكتروني: www.syriasteps.com.

المراجع الإحصائية:

- المجموعة الإحصائية للسنوات 2000 – 2011
- نتائج مسح قوة العمل للسنوات 2000 – 2011
- خلاصة التجارة الخارجية للسنوات 2000 – 2011